المناطق المحتلة، فكتب: «لقد نما [في هذه المناطق] جيل جديد شاب، ولد وترعرع تحت حكم احتلال أجنبي، [وأبناء هذا الجيل] على استعداد لخوض صراع عنيف ومستمر [ضدنا]. انهم يتعلمون تكتيكاً جديداً لالحاق الضرر بنا. ويحاولون استغلال الثغرات ونقاط الضعف، في أوساطنا. [إلى ذلك، فقد بدأت] تتقلص، تدريجياً، الفترات بين موجات الاضطرابات، في الوقت الذي تستنزف... قوة الجيش الاسرائيلي في عمليات الأمن التي يقوم بها، والتي لا تعتبر من شؤونه. كل هذه الأمور تؤكد أن فصل اسرائيل عن المناطق [المحتلة بات] أمراً ضرورياً جداً وحتمياً» («أصبح الوضع في الضفة والقطاع مثل الحالة الجوية، الجميع يتحدث عنه ولا يفعلون شيئاً لاستبداله»، **القدس**، ١٦/١٢/١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر). فقد برهنت أحداث الاسابيع الأخيرة على «أن اسرائيل لا تملك الوسائل الفعلية للمجابهة، وجهاً لوجه، مع اضرابات من النوع الذي فجّره سكان المناطق المحتلة، والتي تزداد، دوماً، على خلفية الرفض الاسرائيلي لأية مفاوضات معهم، وعدم اهتمام الدول العربية، بجمهور، ليس لديه ما يخسره» (**الاتحاد**، ٢١/١٢/١٩٨٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٠/١٢/١٩٨٧). ومع مرور الوقت، يشتد عداء سكان المناطق المحتلة لاسرائيل، وتتعمق كراهيتهم لسلطاتها، وتزداد طموحاتهم للتحرر منها، وهذه عملية حتمية لا رادّ لها. «ان الطريق الوحيد للوصول إلى وقف للمجابهة [الحالية في المناطق المحتلة] هو طريق التسوية السياسية، التي تأخذ بالاعتبار الطموحات والحقوق الشرعية لسكان[هذه] المناطق» («لا هدوء بدون تسوية»، **المصدر نفسه**، نقلاً عن **هآرتس**، ١٤/١٢/١٩٨٧).

نحو العصيان المدني

تتباين المواقف الاسرائيلية الرسمية، وغير الرسمية، في تحديد ماهية وطبيعة الانتفاضة في المناطق المحتلة؛ وما اذا كانت «موجة عابرة»، أو تمرداً شعبياً، أو عصياناً مدنياً يتصاعد تدريجياً.

بداية، رفض رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، تأكيد أي من الصفات التي بدأت تطلقها الأوساط الاسرائيلية المختلفة على الانتفاضة. وقال ان المناقشات، التي أجريت في بعض المؤسسات الرسمية، حول ما اذا كانت الاحداث التي تشهدها المناطق المحتلة، تمرداً أم عصياناً مدنياً، ليست أكثر من لغط لفظي. «ففي الاعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ أطلق البعض على 'أعمال الشغب' التي وقعت [حينذاك] مشاكل؛ وسمّاها البعض الثورة العربية الكبرى؛ لكن الأمر لم يتغير في النهاية؛ فقد انتهت الاحداث إلى نتيجة واحدة [بغض النظر عن التسميات]» (**جيروزاليم بوست**، ١٥/١٢/١٩٨٧). وقالت مصادر اسرائيلية ان الوقت ما زال مبكراً على القول ان ما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ ٩/١٢/١٩٨٧، هو مؤشر الى تحوّل يجري من النضال المدني إلى العصيان. فما حدث لا يزال في نطاق الكفاح المدني، لكنه يتجاوز، في هذه الايام، مجرّد تشديد العنف، ويشبه ما وقع في المناطق المحتلة في مرحلتين سابقتين، من عمر حكم اسرائيل للمناطق المحتلة خلال العشرين سنة الماضية، وهما الفترتان ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**).

على عكس ذلك، اعتبر المستشرق الاسرائيلي، يهوشواع بن ـ بورات، الاحداث الجارية مقدمة لثورة شعبية. كتب: «انها تختلف عن الاضطرابات التي وقعت في سنوات سابقة، لأنها باتت، هذه المرة، أعمالاً شعبية علنية، وليست حوادث منفردة، نفّذتها خلايا 'ارهابية'. فقد شارك المواطنون، في الاراضي المحتلة، أو على الأقل جزء منهم، في تمرّد علني؛ ومن شأن ذلك أن يخلق انقساماً داخل المجتمع الاسرائيلي. ان الاضطرابات [الحالية] تبدو وكأنها تمرّد شعبي، والدليل على ذلك هو مشاركة النساء والاطفال في مهاجمة الجنود الاسرائيليين ورشقهم بالحجارة» (الين روث فليتشر، «مؤرخ يرى [المؤشرات] الأولى على ثورة شعبية في المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ١٤/١٢/١٩٨٧). بل انها «أخذت، بالتدريج، طابع التمرد المدني. فالانطباع [السائد] هو ان سكان المناطق المحتلة يئسوا من استمرار الاحتلال... [و] فقدان الأمل في تسوية سياسية تؤدي إلى حل القضية الفلسطينية. وفي عماهم الشديد، اعتاد رؤساء المؤسسة الحاكمة في اسرائيل، على [تبرير] 'عدم الهدوء' (وفقاً للتعبير الرسمي) بمرور [مناسبات] مختلفة ـ وعد بلفور